الأمم المتحدة

A/68/99/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ب ب) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

ثانياً – الردود الواردة من الحكومات ٢

أذربيجان ٢

* وردت المعلومات المدرجة في هذه الإضافة بعد الموعد النهائي المحدد لتقديم التقرير الرئيسي.

041213 041213 13-57447 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً – الردود الواردة من الحكومات

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣]

معلومات عامة

تدابير بناء الثقة والأمن أدوات قيِّمة تساعد على تعزيز الثقة والأمن بين الدول. وينبغي أن تُطبَّق هذه التدابير على نحو يضمن حق جميع الدول في التمتع بالأمن على قدم المساواة، بما يكفل عدم حصول أي دولة منفردة أو أي مجموعة من الدول على مزايا دون سواها.

وتدابير بناء الثقة والأمن، إلى جانب النظم القائمة لتحديد الأسلحة، هي بمثابة أداة تكميلية تساعد على تعزيز مستوى الأمن بين الدول على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. ويجدر التوضيح بأن هذه التدابير ليست اختراعاً ثابتاً صيغ في إطار نهج ''مقاس واحد يناسب الجميع''، بل هي مجموعة من الأنشطة يتنوع كل من جغرافيتها وشكلها ومجال تطبيقها حسب مستوى العلاقات بين الدول داخل سياقات إقليمية ودون إقليمية معينة.

وتواصل أذربيجان الجهود الدؤوبة التي تبذلها على المستويين المتعدد والثنائي الأطراف لضمان التنسيق والتعاون بدرجة أوثق في تنفيذ التزاماتها في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن. وتنخرط أذربيجان بانتظام، بوصفها دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تبادل المعلومات، وتقدم التقارير وتتلقى الزيارات في إطار عمليات التفتيش والتقييم والمراقبة في الموقع بموجب صكوك منها وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية – العسكرية للأمن، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالمبادئ المنظمة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

العقبات التي تحول دون تطبيق تدابير بناء الثقة والأمن بفعالية في منطقة جنوب القوقاز.

لا يمكن فصل تدابير بناء الثقة والأمن عن السياق السياسي والأمني العام، ولا سيما عندما ينظر إلى حالات النزاع على أنها مجال تطبيق محتمل. وعلى الرغم من الإقرار بأن

لتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن أثراً إيجابياً على الاستقرار السياسي والبيئة الأمنية بصفة عامة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فهما لم يسهما مع ذلك إسهاماً فعالاً في حالات النزاع، وبالأخص في منطقة جنوب القوقاز. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة مؤسفة، كان لا بد من توقعها تماماً، نظراً لوجود تناقض صارخ بين أقوال الدول وأفعالها الحقيقية على أرض الواقع من جهة، ولعدم إبداء أي احترام للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تسترشد بها العلاقات بين الدول. ولذلك، لا يمكن أن تكون تدابير بناء الثقة والأمن فعالة إلا عندما تلتزم الدول التزاماً صادقاً مدعوماً بإجراءات ملموسة تحظى بالثقة بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار.

ولقد أهابت الجمعية العامة، في قرارها ٦١/٦٧، بالدول الأعضاء أن تمتنع، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وأن تلتزم بالتسوية السلمية لمنازعاتها. ويقوِّض تجاهل أرمينيا المستمر والمتعمد لهذه الالتزامات، وغيرها من الالتزامات القانونية الدولية، دعائم السلام والأمن والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز. ولقد انتهكت أرمينيا بالفعل التزاماتها انتهاكاً صارخاً باستخدام القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان، والقيام بالتطهير العرقي هناك، وإنشاء كيان انفصالي تابع لها على أساس عرقي في الأراضي المحتلة. ولقد أدان مجلس الأمن في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) احتلال أراضي أذربيجان، وأكد من جديد السيادة والسلامة الإقليمية لأذربيجان وحرمة حدودها المعترف بها دولياً، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوى الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة بأذربيجان. واتخذت الجمعية العامة ومنظمات دولية أخرى موقفا مماثلاً. ومع الأسف، لم تنفذ أرمينيا أي قرار من القرارات المذكورة أعلاه.

وعلى هذه الخلفية، تواصل أرمينيا، في انتهاك جسيم منها لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي هي طرف فيها، تعزيز وجودها العسكري في الأراضي المحتلة بأذربيجان. ولقد تجاوز العدد التراكمي لقطع المعدات المعلنة وغير المعلنة لأرمينيا الموجودة داخل إقليمها وفي الأراضي المحتلة بأذربيجان الحدود القصوى المسموح بها بموجب المعاهدة بكثير.

ويتبين من التحليلات المقارنة أن أرمينيا، قياساً على حجم سكانها وميزانيتها السنوية ومعدل ناتجها المحلي الإجمالي مقابل نفقاتها العسكرية السنوية وأفرادها العسكريين وكمية الأسلحة التي تشتريها والمساعدة العسكرية الأجنبية التي تتلقاها، هي أكثر البلدان تسلحاً في منطقة جنوب القوقاز. وتجري أرمينيا بانتظام في الأراضي المحتلة بأذربيجان مناورات

عسكرية واسعة النطاق يحضرها الرئيس ووزير الدفاع وغيرهما من كبار المسؤولين في أرمينيا.

وتتخذ أرمينيا عدداً من التدابير الأخرى بهدف تعزيز الوضع القائم للاحتلال ونتائج التطهير العرقي ضد السكان الأذربيجانيين المحليين. ولقد أصبحت الانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار التي ترتكبها القوات المسلحة لأرمينيا والهجمات المتعمدة التي تشنها على المدنيين الأذربيجانيين والممتلكات المدنية الأذربيجانية أكثر تواتراً وعنفاً، مما أسفر عن قتل وتشويه الكثير من المدنيين المقيمين بالقرب من خط المواجهة. وفي عدد من المناسبات، تزامنت هذه الهجمات وأعمال استفزازية أخرى مع تكثيف جهود السلام.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساهم التهجير القسري لمئات الآلاف من الأذربيجانيين من الأراضي المحتلة، ورفض السماح بعودتهم، والمحاولات المتواصلة لتغيير التوازن الديموغرافي، وتدمير التراث التاريخي والثقافي الأذربيجاني والاستيلاء عليه وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية المنفذة في الأراضي المحتلة في بناء الثقة، والتغلب على انعدام الثقة، والاقتراب من التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل ترويج قادة أرمينيا السافر للأفكار البغيضة المتعلقة بالتفوق العنصري، وعدم التوافق العرقي والديني، والكراهية تجاه أذربيجان وغيرها من الدول المجاورة، وكذلك التحريض العلني للشباب والأجيال المقبلة في أرمينيا على خوض حروب جديدة وعلى العنف تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويستوجبان الاهتمام ورد الفعل المتواصلين من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع.

والمحاولات التي تقوم بها أرمينيا لتضليل المجتمع الدولي بالدعوة إلى الشروع في اتخاذ مختلف تدابير بناء الثقة والأمن مع أذربيجان، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية، تؤدي إلى نتائج عكسية. ويجب على أرمينيا أولاً أن تبين من خلال أفعالها استعدادها البناء فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض واحترام القانون الدولي من خلال سحب قواتها المسلحة من الأراضي المحتلة بأذربيجان، مما يمهد السبيل لتطبيق تدابير بناء الثقة والأمن الشاملة والهادفة بفعالية في منطقة جنوب القوقاز.

ويجدر بنا أيضاً ألا ننسى بأن أخطر الجرائم التي تشغل المجتمع الدولي ارتكبت أثناء عدوان أرمينيا على أذربيجان. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب جوهرية لضمان السلام المستدام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا ومصالحهم ورفاه المجتمع بأكمله. وأذربيجان واثقة من أن الاستمرار في اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني، إلى جانب الأسس القانونية القائمة للمحاكمة القضائية لمرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة

ومعاقبتهم، سيساعد على تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم ضد المدنيين الأذربيجانيين إلى العدالة، شريطة تحقيق جملة أمور منها ألا يكون مرتكبو الجرائم قادرين على التستر وراء مناصبهم الرسمية من أجل الإفلات من العقاب بموجب إجراءات قضائية ملائمة.

وتؤمن أذربيجان بصدق أنه لا بديل عن سيادة القانون والعدالة والسلام والاستقرار والتعاون الإقليمي المفيد للجميع، وستواصل، بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين، بذل قصارى جهدها لزيادة مساهمتها في تحقيق ذلك الهدف.